الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
كانون الأول/ديسمبر 2010

نظرة عامة

مع انتهاء عام 2010 اتسم الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتعرّض شرائح واسعة من السكان بصورة منتظمة للعنف، والقيود الصارمة المفروضة على الوصول والحركة، والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان. ويقترن هذا الوضع بحالة من الجمود السياسي المستمر التي تعيق تحقيق أي تقدم نحو إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وقد أدت هذه العوامل إلى وضع إنساني هشّ يسود منذ فترة ممتدة.

تصوير: رجائي مخل

مظاهرة أسبوعية مناهضة للجدار في بلعين، كانون الثاني/يناير 2011

وعموماً، شهد عام 2010 مقتل وإصابة عدد أقل بكثير من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة بالعام السابق عليه، ويعود ذلك بالأساس إلى العدد المرتفع من الخسائر البشرية التي خلفها الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب» بداية عام 2009. بالرغم من ذلك، إذا ما استثنينا الشهر الأول من كلا العامين، نرى أن عدد الإصابات التي وقعت في عام 2010 ارتفع بما يزيد عن 60 بالمائة مقارنة بعدد الإصابات خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ويعود ارتفاع عدد الإصابات في قطاع غزة في المقام الأول إلى إتّباع الجيش الإسرائيلي أساليب أكثر صرامة لتطبيق القيود المفروضة على الوصول في مناطق مجاورة للسياج المحيط بقطاع غزة، حيث كان معظم الضحايا مدنيين عُزّل يعملون في جمع الرّكام والخردة المعدنية. أمّا في الضفة الغربية، فينبع هذا الارتفاع من تزايد الاشتباكات العنيفة بين الشرطة والقوات المسلحة

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم في كانون الأول/ديسمبر • إنتاج موسم قطف الزيتون عام 2010 أقل من المعدّل • ادعاءات بالتمييز ضد فلسطينيين في الضفة الغربية

قطاع غزة: ضحايا الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" سيحرمون من حقهم في التعويض • واردات غزة • التصدير ما زال محدوداً بالفراولة وأزهار الزينة • الأضرار الناجمة عن عاصفة كانون الأول/ديسمبر

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: نظرة عامة على عام 2010 • 1.4 مليون فلسطيني ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي • ما زال تمويل عملية المناشدة الموحدة 2011 يبلغ 50 بالمائة

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

الإسرائيلية من جهة وبين المتظاهرين الفلسطينيين العُزّل من جهة أخرى، وخصوصاً في القدس الشرقية.

إنّ الحساسية المتجذرة لوضع الفلسطينيون في الضفة الغربية، وخصوصا في المنطقة (ج) والقدس الشرقيّة، تتّصل في معظم الأوقات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالسياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات التي أقيمت وتمّ توسيعها بما يخالف القانون الدولي. ونظرا للتساهل في فرض القانون على المستوطنين الذين يرتكبون أعمال العنف[1] ارتفعت نسبة اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم بنسبة 70 بالمائة تقريبا في عام 2010، مقارنة بعام 2009. وبالرغم من أنّ آلية «التنسيق المسبق» التي عُمل بها من أجل السماح للفلسطينيين بحرية وصول استثنائية إلى أراضيهم التي تقع في مناطق بالقرب من المستوطنات خلال موسم قطاف الزيتون نُفذت بسلاسة خلال هذا العام، فقد ارتفع عدد الهجمات التي نُفذت خارج إطار فترة «التنسيق» مقارنة بموسمي قطف الزيتون السابقين. إضافة إلى ذلك، ما زال الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة خلف الجدار مقيدة بمتطلبات التصاريح ونقاط عبور محدودة.

وفي القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية تمّ تسجيل هدم أكبر عدد من المباني في عام 2010 (431 مبنى) مقارنة بأي من السنوات السابقة منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تسجيل عمليات الهدم في عام 2005. وبالرغم من أنّه طرأ انخفاض طفيف على عدد الأشخاص الذين هُجّروا مقارنة بالعام الماضي، فقد طرأ ارتفاع حاد على عدد الأشخاص الذين تضرروا جراء عمليات الهدم، بسبب فقدانهم لمبانيهم المُتصلة بمصادر كسب رزقهم. وفي كانون الأول/ديسمبر شهدت قرية خربة تانا الواقعة في شمال غور الأردن عملية هدم واسعة النطاق للمرة الثالثة شملت مدرسة القرية. وقد أبرز تقرير أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) السياسات التمييزيّة المُتّبعة في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، بما في ذلك مجالات التخطيط والبناء التي تحرم الفلسطينيين من احتياجاتهم الأساسية، بينما توفر للمستوطنين وسائل الرفاهية بوفرة.

وفي قطاع غزة، أدى القرار الإسرائيلي الصادر في حزيران/يونيو 2010 والقاضي بتخفيف الحصار إلى زيادة الواردات، ومعظمها بضائع استهلاكية، والمصادقة على بعض مشاريع البناء التي تُشرف عليها المنظمات الدولية. بالرغم من ذلك، ما زالت بعض المعايير الأساسية للحصار الإسرائيلي سارية المفعول، وتحديداً الحظر الشامل على تنقّل الأشخاص وعلى استيراد مواد البناء الأساسيّة وعلى تصدير البضائع. وبالرغم من إعلان السلطات الإسرائيلية تخفيفها للقيود المفروضة على التصدير، لم يُطبّق هذا الإعلان حتى موعد كتابة هذا التقرير (17 كانون الثاني/يناير). وما زال التشغيل المحدود للحزام الناقل على معبر كارني (يومين في الأسبوع فحسب) المستخدم لنقل الحبوب والحصى يُمثّل عائقا كبيراً أمام تطبيق المشاريع المُصدق عليها، بالإضافة إلى الحفاظ على مخزون كاف من القمح؛ وذلك بالرغم من ارتفاع طرأ على دخول هاتين السلعتين. بالإضافة إلى ذلك، أثّر إغلاق معبر ناحال عوز في مطلع عام 2010 على واردات غاز الطهي، نظراً لانعدام القدرة على التخزين في معبر كيرم شالوم المُستخدم لهذا الغرض. وبالرغم من إنشاء خط أنابيب للغاز في نفق أسفل الحدود بين مصر وقطاع غزة، كانت الكميات المستوردة عبره محدودة. ونظرا لذلك أعيد خلال هذا الشهر تطبيق نظام ترشيد للاستهلاك يعطي أولوية الحصول على الغاز للمستشفيات والمخابز. وعموماً، بالرغم من بعض المؤشرات على الانتعاش الاقتصادي، لم يشهد قطاع غزة نمواً اقتصادياً مستداما، ولا يزال هدف المساعدات الإنسانية مقيداً بالتخفيف من أثر الحصار وتبعات الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب». ولا تزال الأنفاق الواقعة أسفل الحدود ما بين مصر وقطاع غزة تمثل مصدر خطر للعاملين فيها، ففي عام 2010 قتل 46 فلسطينياً وأصيب 89 آخرون في أحداث متصلة بالأنفاق.

بالرغم من انخفاض مستوى انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمقدار ثلاثة بالمائة خلال عام 2010 مقارنة بعام 2009، ما زال ثلث السكان الفلسطينيين تقريباً، أو 1.43 مليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي يعوزهم «وصول آمن لكميّة كافية من الطعام الآمن والمُغذي الضروري للنمو والتطور الطبيعي وعيش حياة تتسم بالنشاط والصحة.» جدير بالذكر أن الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي (وهي البطالة وانهيار الاقتصاد) لم يطرأ عليها أي تغيّر ملموس، وخصوصاً في قطاع غزة التي ما زال القطاع الخاص فيها يعاني من الشلل، واقتصادها يعتمد بالكامل تقريباً على القطاع العام والمساعدات الإنسانية.

بعد انقضاء عامين منذ انتهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب»، ظلّت معظم الشكاوى التي قُدّمت ضد حالات الانتهاك الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون

الإنساني دون إجراء تحقيق فيها، وليس هذا فحسب، بل إن الضحايا الفلسطينيين قد يفقدون فرصتهم الأخيرة للحصول على تعويض عبر النظام القضائي الإسرائيلي بسبب قرب انتهاء فترة السنتين التي حددها القانون لرفع الدعاوى، علماً أن أغلبية الضحايا لم يتمكنوا من تقديم دعاوى التعويض بسبب القيود المفروضة على الوصول التي تمنعهم من الاجتماع بمحاميهم الذين سيمثلونهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

بدون رفع الحصار عن قطاع غزة، إلى جانب تجميد عمليات الهدم والطرد والتشريد، وتفكيك الجدار أو إعادة تحديد مساره لتتطابق مع حدود الخط الأخضر، وفتح المنطقة (ج) أمام استخدامات الفلسطينيين في الضفة الغربية، سيستمر الوضع الإنساني الحالي وظروف حماية الفلسطينيين المتضررين في التدهور. زد على أنّ عدم تحسين أساليب المحاسبة ضد انتهاك القانون الدوّلي سيؤدي إلى تواصل الشعور بالضعف واليأس في صفوف الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال.

الضفة الغربية

ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم خلال كانون الأول/ديسمبر، اتجاهات التهجير والهدم في عام 2010

ازدادت عمليات الهدم في كانون الأول/ديسمبر للشهر الرابع على التوالي، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية 84 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تهجير 139 فلسطينيا، أي أعلى بمقدار 2.5 مرة تقريبا من عدد عمليات الهدم التي نُفذت خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2010 (34). وهُدم في كانون الأول/ديسمبر أكبر عدد من المباني مقارنة بجميع أشهر عام 2010، باستثناء تموز/يوليو الذي هُدم خلاله 143 مبنى.

نُفذ في القدس الشرقية خلال كانون الأول/ديسمبر أكبر عدد من عمليات الهدم مقارنة بجميع أشهر عام 2010. وقد نُفذت معظم عمليات الهدم (15 من 22) في حادث واحد في حيّ الطور[2]، في حين أن ما يقرب من 70 بالمائة من حالات التهجير (37 شخص من بين 54 شخص هُجروا) وقعت نتيجة عمليتي هدم لمبان سكنية في راس العمود وصور باهر.[3]

أما في المنطقة (ج) فقد نُفّذت معظم عمليات الهدم (43 من بين 62 في المجمل) في حادثين الأول نُفذ في قرية خربة تانا (أنظر المربع الوارد في هذا التقرير) في محافظة نابلس، والثاني في المجمعين البدويين أم الدرج وخشم الدرج جنوب الخليل، حيث هُدم 14 بئر ماء، مما أدى إلى تضرر ما يقرب من 960 شخصاً و 4,000 رأس من الماشية. ويفيد تقييم أجرته لجنة المياه والصرف الصحي والنظافة أنّ هذه الآبار التي يزيد عمرها عن عدة عقود كان يستخدمها

عمليات الهدم 2009 و 2010

		المباني التي هدمت			المهجرون			المتضررون		
		سكنية	أخرى	المجموع	بالغون	أطفال	المجموع	بالغون	أطفال	المجموع
2009	القدس الشرقية	57	23	**80**	151	149	**300**	104	82	**186**
	المنطقة (ج)	56	135	**191**	152	167	**319**	240	332	**572**
	مجمل الضفة الغربية	**113**	**158**	**271**	**303**	**316**	**619**	**344**	**414**	**758**
2010	القدس الشرقية	24	54	**78**	47	69	**116**	164	125	**289**
	المنطقة (ج)	113	240	**353**	248	230	**478**	6070	7777	**13847**
	مجمل الضفة الغربية	**137**	**294**	**431**	**295**	**299**	**594**	**6234**	**7902**	**14136**

الرُّعاة لتوفير المياه لماشيتهم في المناطق النائية. ويقدر مخزون المياه التي فقدت جراء الهدم بما يزيد عن 1,500 متر مكعب. ونتيجة لذلك ازداد الضغط على مصادر المياه الأخرى في هذه المنطقة التي تُعدّ من أكثر المناطق جفافاً وعوزاً في الضفة الغربية.

دفع تصاعد عمليات الهدم خلال كانون الأول/ديسمبر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ماكسويل جايلارد، إلى إصدار بيان يدعو فيه الحكومة الإسرائيلية إلى «اتخاذ خطوات فورية من أجل وقف عمليات الهدم والطرد في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية». وقد أضاف السيد جايلارد أن هدم إسرائيل لمباني الفلسطينيين وما ينجم عن ذلك من تهجير «له أثر اجتماعي واقتصادي خطير على حياة والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين مما يزيد من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية، وأنّ مثل هذه الممارسات «تبرز مخاوف جدية بشأن التزامات إسرائيل في إطار القانون الدولي.»

ارتفاع ملموس لعدد المتضررين جراء عمليات الهدم في عام 2010

خلال عام 2010 برمته، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هُدِّم أكبر عدد من المباني مقارنة بالسنوات السابقة منذ أن أنشأ المكتب

خربة تانا تتعرض لموجة عمليات هدم واسعة النطاق للمرة الثالثة منذ 2005

خربة تانا هو مجمّع سكني يبلغ عدد سكانه ما يقرب من 250 شخصاً، ويقع جنوب شرق مدينة نابلس، في منطقة أعلن الجيش الإسرائيلي أنها منطقة «مغلقة» لأغراض التدريب. يعيش سكان المجمّع يقطنون في هذه المنطقة منذ عقود، في مساكن بسيطة (الخيام، ومباني الصفيح، والكهوف القديمة) ويعتاشون من العمل في رعي الماشية والزراعة.

في 8 كانون الأول/ديسمبر هدمت قوات الجيش الإسرائيلي 29 مبنى في القرية، من بينها المدرسة، مما أدى إلى تهجير 61 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً، وتضرر ما يزيد عن 100 آخرين، من بينهم 22 طفلاً يدرسون في المدرسة. وبعد ذلك بأسبوع أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر طرد استهدفت معظم مباني القرية المتبقية حيث يتضرر جراء هذه الأوامر 100 شخص. وقد أُبلغ السكان أنهم إذا لم يلتزموا بالأوامر فستتم مصادرة جميع قطعان ماشيتهم والمواد التي يمتلكونها. وتعد هذه الموجة الثالثة من عمليات الهدم، بما في ذلك المدرسة، التي يتعرض لها المجمّع خلال خمس سنوات فقط.[8]

نظراً لأنّ سكان خربة تانا يحتاجون إلى أراضي الرعي لقطعان ماشيتهم، لم يكن أمامهم من خيار سوى البقاء في المنطقة، من أجل الحفاظ على قطعان ماشيتهم. وبالتالي، أعاد سكان المجمع مراراً بناء إنشاءات متواضعة على الأرض، من بينها الخيام السكنية وحظائر الماشية. وفي عام 2008، قدّم المجمع، بمساعدة منظمة حاخامات من أجل حقوق الإنسان غير الحكومية، التماساً لمحكمة إسرائيلية يطلبون فيه إعداد مخطط ملائم للقرية يسمح بإصدار تصاريح للبناء. غير أنّ المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت الالتماس في كانون الأول/يناير 2009، وبعد ذلك بفترة وجيزة، بدأ سكان المجمع بتلقي أوامر الهدم من السلطات الإسرائيلية. ويبدو أن المباني الواقعة في المستوطنات المجاورة لم تتضرر من عدم حصولها على تراخيص للبناء إذ أنّ نشاطات التطوير مستمرة فيها.

إنّ موجات الهدم المتكررة التي تنفذها السلطات الإسرائيلية تجعل من الصعب للغاية على سكان خربة تانا العيش باستقرار، والحفاظ على مصادر رزقهم أو حتى تعليم أطفالهم. يُشار إلى أن سكان خربة تانا ليسوا الوحيدين الذين يعانون من هذا الوضع، حيث أن هنالك العديد من المجمعات السكانية الفلسطينية (كمجمع خربة الراس الأحمر، والعقبة، ومغير الدير، ومعرجات، مسافر يطا وغيرها) تعيش في أوضاع غير مستقرة نظرا لموقعهم في مناطق أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية مناطق «مغلقة».

أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 عن 18 بالمائة تقريبا من الضفة الغربية «مناطق عسكرية مغلقة» لأغراض التدريب، و «مناطق إطلاق نار».[9] وتحظر الإدارة المدنية الإسرائيلية البناء في هذه المناطق وتصدر ضد سكانها أوامر طرد بصورة روتينية، تُنفذ خلال تطبيقها غالبا عمليات هدم واسعة النطاق، حيث وقع في عام 2010 ما يقرب من 65 بالمائة من عمليات الهدم في «مناطق إطلاق النار». إن التهديد المتواصل بالهدم والطرد يعرّض المجتمعات الفلسطينية للضغط من أجل ترك هذه المناطق مما يثير قلقاً بشأن ترحيل السكان.

قاعدة بياناته الخاصّة بحماية المدنيين في عام 2005؛ فقد هُدِم على الأقل 431 مبنى يمتلكها الفلسطينيون أي أعلى بنسبة 59 بالمائة من عدد المباني التي هُدمت خلال عام 2009.[4] وبالرغم من أنّه طرأ انخفاض طفيف على عدد الأشخاص الذين هُجّروا مقارنة بالعام الماضي،[5] فقد طرأ ارتفاع حاد على عدد الأشخاص الذين تضرر مصدر رزقهم جراء عمليات الهدم. إنّ تدمير المباني المُتصلة بمصادر كسب الرزق، غالبا ما يكون له أثر مُدمّر على الوضع الاقتصادي الاجتماعي للعائلات المتضررة.

وإجمالاً، بقي عدد المباني التي هُدمت في القدس الشرقية خلال عام 2010 مماثلاً إلى حد كبير لعدد المباني التي هدمت العام الماضي.[6] بالرغم من ذلك، طرأ تغيّر ملموس على طبيعة عمليات الهدم: فعلى سبيل المثال، انخفض عدد المباني السكنية التي هُدمت بصورة كبيرة، ما نجم عنه انخفاض عدد الفلسطينيين المهجّرين.[7] ولكن في الوقت ذاته، طرأ ارتفاع بنسبة 55 بالمائة على عدد الأشخاص المتضررين (الذين لم يُهَجروا) جراء عمليات الهدم، نظرا لهدم المباني التي تمثل مصدر رزق لهم على سبيل المثال. وشهدت المنطقة (ج) كذلك مثل هذا الاتجاه، حيث تضاعف عدد الأشخاص المتضررين، نظراً للعدد المرتفع للأشخاص الذين تضرروا جراء هدم السلطات الإسرائيلية لآبار مياه في المنطقة (ج)، علماً أنّ هذه العمليات يعزى لها 94 بالمائة من الأشخاص «المتضررين» في عام 2010. ولكن إذا ما استثنينا هذا النوع من عمليات الهدم، نرى أنّ عدد الأشخاص المتضررين لا يزال مرتفعا بصورة حادة تبلغ 48 بالمائة مقارنة بعام 2009.

أما فيما يخص عمليات هدم المباني في المنطقة (ج)، مقارنة بالقدس الشرقية، فقد طرأ ارتفاع بنسبة 85 بالمائة مقارنة بعام 2009. إضافة إلى ذلك طرأ ارتفاع حادّ على عدد الأشخاص الذين هُجّروا جراء عمليات الهدم في المنطقة (ج)، حيث تعرض بعضهم للتهجير مرات عديدة، وذلك بحوالي 50 بالمائة (478، من بينهم 230 طفلاً، مقابل 319، من بينهم 167 طفلاً). جدير بالذكر أنّ ما يزيد عن 82 بالمائة من مجمل عمليات الهدم التي نُفذت في الضفة الغربية في عام 2010 وأكثر من 80 بالمائة من عمليات التهجير وقعت في المنطقة (ج).

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2010 تهجير 70 فلسطينياً إضافياً، من بينهم 36 طفلاً، بعد طردهم من منازلهم في سياق النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية التي تُنفذ في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. وطرد في آب/أغسطس 2009، 53 فلسطينياً ينتمون إلى عائلتين من منازلهم في حيّ الشيخ جراح في القدس الشرقية. ولا يزال خطر التهجير القسري يتهدد 500 عائلة أخرى بسبب النشاطات الاستيطانية في الشيخ جراح.

إنتاج موسم قطف الزيتون عام 2010 أقل من المعدّل

بدأ موسم قطف الزيتون الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر وانتهى في كانون الأول/ديسمبر.ويقدّر أن حقول الزيتون تبلغ 45 بالمائة من الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتبع إنتاج الزيتون دورة تتألف من سنتين تتميز بتقلبات حادة في المواسم المتعاقبة. فقد يصل محصول في «موسم الذروة»، كموسم عام 2010، يمكن أن تُساهم صناعة الزيتون فيما يتراوح ما بين 15 و 19 بالمائة من الدخل الوطني من الزراعة، التي بدورها تساهم فيما يقرب من 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل إنتاج الزيتون مصدر دخل مهم لحوالي 71,000 عائلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يصل متوسط المعروض السنوي من زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة أحياناً إلى 36,000 طن في عام الذروة، غير أن وزارة الزراعة الفلسطينية قدّرت أن محصول عام 2010 انخفض عن المعدل بنسبة 32 بالمائة بسبب الأحوال الجوية السيئة التي سادت مطلع العام. وقد بلغ محصول هذا العام حوالي 24,600 طن من زيت الزيتون، ونظرا لأن متوسط الاستهلاك المحلي يبلغ 12,500 طن سنويا، فإنّ ذلك يترك فائضا يبلغ 12,000 طن. ونظراً لأنه باستطاعة المزارعين بيع زيت الزيتون مقابل ستة دولارات أمريكية لكل كيلوجرام، فإنّ هذا الفائض قد يوفر عائداً من الصادرات يقدّر بحوالي 72 مليون دولار أمريكي. إلى أنّ عوامل مثل انخفاض جودة زيت الزيتون بسبب الفلاحة غير الملائمة، وممارسات ما قبل قطف الزيتون وما بعده بالإضافة إلى نقص مستلزمات الإنتاج الضرورية، والمعدات والتعليم، هي عوامل تواصل التأثير على جهود التصدير.

القيود المفروضة على الوصول بالقرب من المستوطنات وهجمات المستوطنين

يتأثّر محصول الزيتون في الضفة الغربية بالقيود المفروضة على الوصول، وخصوصاً الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة بالقرب من المستوطنات والأراضي الواقعة

خلف الجدار. ومنذ أن أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكماً تاريخياً في عام 2006، خصّص الجيش الإسرائيلي فترات زمنية محدودة وفق نظام «التنسيق المسبق»، يسمح فيها للمزارعين بالوصول إلى حقول زيتونهم الواقعة بالقرب من المستوطنات تحت حماية القوات الإسرائيلية. وقد أعيد تطبيق هذه التدابير في الضفة الغربية هذا العام ويبدو أنها كانت فعّالة.

ولكن عموماً، شهد موسم قطف الزيتون لعام 2010، وغالباً خارج إطار الوقت المخصص لحماية المزارعين الفلسطينيين، ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حوادث عنف المستوطنين ضد المزارعين الفلسطينيين وممتلكاتهم، مقارنة بموسمي قطف الزيتون الماضيين. فقد سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين 15 أيلول/سبتمبر و15 كانون الأول/ديسمبر ما يزيد عن 30 حادثاً أدت إما إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار لأشجار الزيتون، مقابل 20 حادث اعتداء نفذها مستوطنون إسرائيليون تضمنت التهديد، ومنع الوصول ونهب محاصيل الزيتون. وقد أسفرت هذه الاعتداءات عن إصابة 17 فلسطينياً وتدمير حوالي 4000 شجرة زيتون كثير منها أشجار معمّرة. وتعتبر القرى الفلسطينية الواقعة حول مستوطنات سوسيا (محافظة الخليل)، والمجمع الاستيطاني إيلي-شيلو – معاليه ليفوناه (رام الله – نابلس)، ويتسهار (نابلس) وكيدوميم (قلقيلية) من بين أكثر القرى المتضررة جراء عنف المستوطنين.

المناطق التي يعزلها الجدار

منذ أكتوبر 2003، طلب من المزارعين الفلسطينيين القاطنين في شمال الضفة الغربية، التقدم بطلب للحصول على «تصاريح زيارة» للوصول إلى حقول الزيتون التابعة لهم والواقعة ما بين الجدار والخط الأخضر، (أو التي يطلق عليها «منطقة التماس»). وتمّ توسيع هذه الإجراءات في عام 2009 لتشمل معظم الأراضي في وسط وجنوب الضفة الغربية. وبالرغم من زيادة عدد التصاريح التي تتم المصادقة عليها كل عام عشية قرب حلول موسم قطف الزيتون، ما زالت العديد من الطلبات تقابل بالرفض و«لدواعي أمنية» غالباً. وتُرفض طلبات المزارعين كذلك بحجة عدم كفاية الأدلة على «صلة المتقدم بالأرض»، كما حدث في وادي شامي في منطقة بيت لحم، حيث رفض جميع المتقدمين بطلبات وعددهم 70 شخصاً بحجة عدم حيازتهم على وثائق تثبت ملكية الأرض. كما أن مزارعين آخرين يتوقعون رفض طلباتهم بسبب عدم كفاية الوثائق، يفضلون عدم التقدم للحصول على تصاريح، كما حدث في قريتي بيت نوبا، ودير قديس في محافظة رام الله. وقدّر المجلس القروي في قرية دير قديس أن نظام التصاريح وما ينجم عنه من منع الوصول أديا إلى تضرر 220 مزارعاً يمتلكون ما يقدر بنحو 800 شجرة زيتون مزروعة على أراض مساحتها تزيد على 500 دونم.

وفي شمال ووسط الضفة الغربية، تراوحت نسبة التصاريح الممنوحة ما بين 80 بالمائة في طولكرم (1,930 من أصل 2,370، و63 بالمائة في رام الله (344 من أصل 545)، وحتى 45 بالمائة (941 من أصل 2,100) و56 بالمائة (1,560 من أصل 2,783) في كل من محافظات جنين/طوباس وقلقيلية على التعاقب. علما أن معظم الطلبات المرفوضة رُفضت لدواعي أمنية. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام لا تتضمن الأشخاص الذين توقفوا عن التقدم للحصول على طلبات، بعد أن أثناهم الرفض المتواصل أو عدم حيازتهم لوثائق تثبت ملكيتهم للأرض. أما في منطقة القدس التي لا يزال يُطبق فيها نظام «التنسيق المُسبق» عند بعض البوابات، فقد نجح معظم أولئك الذين وضعوا أسمائهم في قائمة التنسيق في الوصول إلى حقول الزيتون التابعة لهم في كل من بيت اجزا، وبدو، وبيت سوريك، والجيب، وحزما (حوالي 1,900). وخلافا لذلك، اختار مزارعون من محافظة القدس عدم التقدم للحصول على تصاريح لعبور أربع بوابات من البوابات الست التي تتطلب الحصول على تصاريح خاصة بمناطق التماس، وغالبا لأسباب مبدئية (كبيت سوريك، وبيت حنينا، وخرايب أم اللحم)، وفي حالة واحدة لأن مكتب الارتباط الإسرائيلي أوضح قبل وقت قصير بأنّ نظام التصاريح هو النظام المُطبّق وليس قوائم التنسيق (حاجز حزما).

وينحصر عبور المزارعين الذي سمح لهم الوصول إلى «منطقة التماس»، بواسطة تصريح أو تنسيق منسق، بالبوابات والحواجز المنصوبة على الجدار. ولا تُفتح معظم المعابر الواقعة على طول الجدار سوى خلال موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة فحسب خلال هذه الأيام. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمزارعين القيام بنشاطات حيوية كالحرث والتقليم (التقنيب) والتسميد وإبادة الآفات وإزالة الأعشاب الضارة بصورة منتظمة مما يؤثر على جودة وكميّة المحصول.

ادعاءات بالتمييز ضد فلسطينيين في الضفة الغربية

أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) هذا الشهر تقريراً جديداً يُسلط الضوء على السياسات التمييزيّة التي تُطبقها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، والتي تحرم الفلسطينيين من احتياجاتهم الأساسية، بينما توفر للمستوطنين وسائل الرفاهية بوفرة.[10]

تبرز منظمة مراقبة حقوق الإنسان من خلال سلسة من دراسات الحالة التي تقارن بين تعامل إسرائيل مع بعض

المستوطنات وتعاملها مع المجمّعات الفلسطينية المجاورة عددا من الممارسات التي تتضمن «مصادرة الأراضي من الفلسطينيين للمستوطنات وبنيتها التحتية المساندة، ومنع الفلسطينيين من استخدام الطرق ومن الوصول إلى الأراضي الزراعية، وحرمانهم من الحصول على الكهرباء والمياه، ورفض منحهم تصاريح لبناء المنازل، والمدارس، والعيادات، والبنى التحتيّة، وهدم المنازل بل ومجمعات برمتها.» وتفيد منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن مثل هذه الإجراءات طالما كان لها «تأثير يجبر السكان على ترك مجتمعاتهم.» وقد حددت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تقريرها الممارسات التمييزية التي تعتقد المنظمة أنها لا تستند إلى تبريرات أمنية منطقية.

ودعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان إسرائيل إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني والالتزام بتعهداتها القانونية الدولية بما فيها الانسحاب من المستوطنات. إضافة إلى أنها حثّت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته التجارية التي تعمل في مناطق المستوطنات تجنّب دعم سياسات المستوطنات الإسرائيلية التمييزية في جوهرها والتي تنتهك القانون الدولي.

قطاع غزة

ضحايا الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» سيحرمون من حقهم في التعويض

من المحتمل أن يفقد الفلسطينيون من ضحايا انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب» فرصتهم الأخيرة للسعي للحصول على تعويضات عبر الجهاز القضائي الإسرائيلي. ويأتي هذا التطور نتيجة عاملين اثنين: يتصل العامل الأول بتعديل أدخل على قانون الأضرار المدنية والذي أقر عام 2002 ويدعى أيضاً «قانون الانتفاضة». ويقصّر هذا التعديل الفترة التي حددها القانون لرفع الدعاوى، أو الفترة التي يحق فيها لمواطن من الأراضي الفلسطينية المحتلة مقاضاة الدولة جراء الأضرار التي تعرض لها على يد موظف في الدولة، من سبعة سنوات إلى سنتين منذ وقوع الضرر المزعوم.[11] وانتهت الفترة المخصصة بموجب القانون لرفع الدعاوى المتصلة بالهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، والتي كانت بين 27 كانون الأول/ديسمبر 2010 و18 كانون الثاني/يناير 2011.

أما العامل الثاني فيتعلق بالقيود الشاملة التي تفرضها إسرائيل على الوصول في سياق الحصار المفروض على قطاع غزة. وتمنع هذه القيود المدعين المحتملين، أو ممثليهم، من الاجتماع بمحاميهم الإسرائيليين (الذين يستطيعون الوصول إلى المحاكم الإسرائيلية) من أجل تقييم الأدلة وإعداد الدعاوى. ونتيجة لذلك لم تتمكن الغالبية العظمى من الضحايا من تقديم دعاوى التعويض.

ويعتبر دفع التعويضات عن الأضرار عنصراً أساسياً لمسؤولية الدولة وحق أساسي لضحايا الانتهاكات.[12]

ومن أجل تجنب الحرمان الفعلي لهذا الحق، قدّم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة هذا الشهر التماساً لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية يطلب فيه تمديد الفترة التي حددها القانون لرفع الدعاوى المتعلقة بأحداث الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» لمدة سنتين منذ اللحظة التي يتوفر فيها للمدعين المحتملين وصولا فعليا للتمثيل القضائي.[13]

إضافة إلى ذلك يوجد عائق آخر أقرّ في تعديل عام 2002، ينص على أنه من أجل تقديم دعوى تعويض في المحكمة، يجب على المتقدم بالدعوى تقديم «إشعار بالأضرار» التي تعرض لها للجيش الإسرائيلي خلال 60 يوم من موعد الحادث المزعوم. وقد قدّم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة 1,046 إشعاراً مماثلا بالنيابة عن ضحايا «الرصاص المصبوب». وحتى هذا التاريخ، أدت 20 إشعاراً منها فقط إلى تقديم دعوى قضائية. وقد قدّمت هذه الدعاوى أساساً خوفاً من ضياع فرصة تقديم دعوى التعويض وبدون أي تحضيرات ملائمة، نظرا للأسباب المدرجة أعلاه.

وذكر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول الحرب في غزة (ويعرف أيضا «بتقرير جولدستون») الذي سلّم لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2009، أن البعثة وجدت أدلة على أنّ إسرائيل ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، من بينها أعمال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. وقد وجدت البعثة أيضاً أنّ الهجمات الصاروخية الفلسطينية ضد المراكز السكانية الإسرائيلية

يجب التحقيق فيها على أنها جرائم حرب. ومن توصيات البعثة، دعوتها إلى إجراء تحقيقات مستقلة وغير متحيزة في سلوك كلا الطرفين.

واردات غزة

ارتفاع ملحوظ على واردات القمح والحصى؛ وإنشاء خط أنابيب جديد أسفل الحدود ما بين مصر وغزة

دخل إلى غزة خلال كانون الأول/ديسمبر ما يزيد عن 17,000 طنّا من القمح عبر الحزام الناقل في معبر كارني وهو ما يُعدّ ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأشهر السابقة. إضافة إلى ذلك سُجّل هذا الشهر أعلى مستوى من واردات الحصى في عام 2010. وقد زادت السلطات الإسرائيلية، منذ تشرين الأول/أكتوبر، كميّات الحصى التي سُمح بدخولها إلى غزة عبر معبر كارني. وما يزال الحزام الناقل في المعبر يعمل لفترة يومين في الأسبوع فقط، في حين أن باقي المعبر يبقى مغلقاً.

ولا يُسمح بدخول الحصى، وغيره من مواد البناء الأساسيّة، سوى لعدد قليل من المشاريع التي تُشرف عليها المنظمات الدوليّة، وفي الوقت ذاته ما يزال الحظر المفروض على دخول هذه المواد للأسواق التجارية ساري المفعول؛ ونتيجة لذلك، لم تلب حتى الآن الاحتياجات الهائلة في مجالي السكن والبنى التّحتيّة. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، لم تتمّ المصادقة سوى على 26 من مشاريع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)، وهو ما يُمثّل أربعة بالمائة فحسب من مشاريع البناء التابعة للأونروا في غزة.

ودخل إلى غزة هذا الشهر أيضاً ما مجموعه 2,742 طناً من غاز الطهي – وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 33 بالمائة مقابل 2,059 طناً دخلت الشهر الماضي. وبالرغم من هذا التحسّن، تفيد جمعية أصحاب محطات الوقود في غزة أنّ هذه الكميّة لا تُمثّل سوى 46 بالمائة من الكميّة المطلوبة. وتفيد الجمعية أن ذلك أدى إلى تطبيق خطة لتقنين الغاز شرع بتطبيقها منذ آخر أسبوع في تشرين الثاني/نوفمبر، لا تعمل بموجبها سوى 10 محطات من بين 28 محطة لتوزيع غاز الطهي في نفس الوقت. ويتمّ التحكم بإرساليات غاز الطهي حاليا مع إعطاء الأولوية القصوى لاحتياجات المستشفيات والمخابز، علماً أن نصف سكان غزة على الأقل يعانون من هذا النقص في غاز الطهي.

وجدير بالذكر أنّه في 10 كانون الأول/ديسمبر تمّ إنشاء خط أنابيب لنقل غاز الطهي من مصر عبر أنفاق تقع أسفل الحدود بين مصر وغزة وذلك للمرة الأولى. وبالرغم من أنّ التقارير تفيد أنّ هذا الخط يمكنه نقل 30 طناً يومياً، لا يُنقل عبره حالياً سوى ما بين خمسة إلى عشرة أطنان يومياً بسبب قلة تزويد الغاز من الجانب المصري. وتفيد بعض التقارير أنّ خط الأنابيب هذا أنشئ بمعايير سيئة ويعرّض سلامة السكان القاطنين بجواره للخطر بالإضافة إلى العمال الذين يعملون داخل الأنفاق المجاورة. وقد باءت محاولات سابقة لنصب خط أنابيب لنقل غاز الطهي في الأنفاق بالفشل، وأسفرت عن عدة حالات انفجار أدت إلى وقوع إصابات.

شحنات البضائع التي دخلت غزة 2010

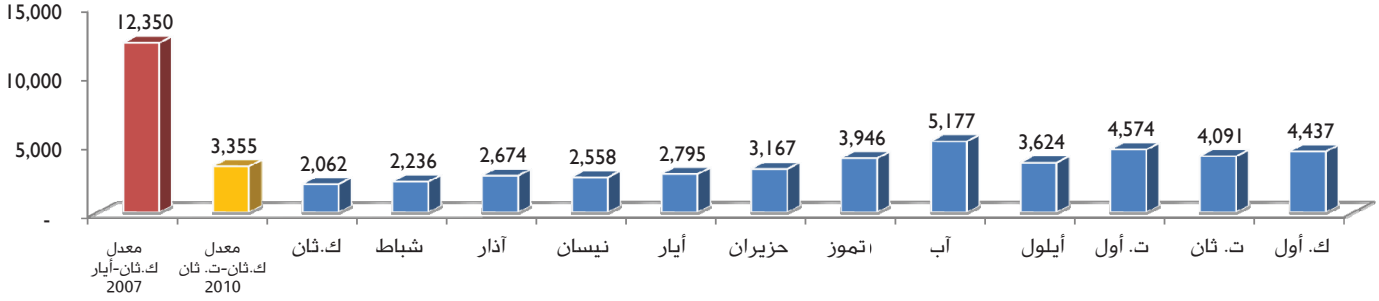

الشكل 1 – ارتفعت الواردات التي دخلت غزة بحوالي ثمانية بالمائة مقارنة بالشهر الماضي، وأعلى بنسبة اثنين بالمائة عن المتوسط الشهري المسجل خلال بقية أشهر عام 2010. غير أن هذه الكميات التي دخلت غزة تظل منخفضة بصورة ملموسة (36 بالمائة) عن المتوسط الشهري من الواردات التي دخلت غزة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007.

شحنات القمح والحصى التي دخلت عبر معبر كارني 2010

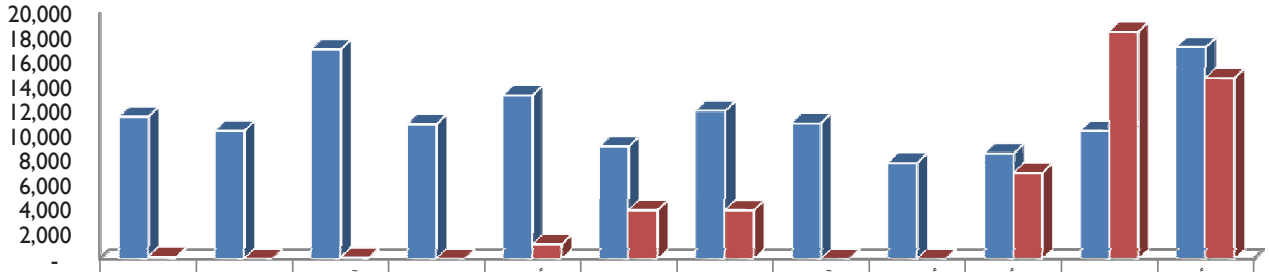

	ك.ثان	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت. أول	ت. ثان	ك. أول
القمح	11,560	10,418	17,037	10,959	13,299	9,138	12,054	11,037	7,800	8,580	10,413	17,232
الحصى	140	-	80	-	1,184	3,944	3,940	-	-	6,981	18,463	14,700

الصادرات ما زالت تقتصر على الفراولة وأزهار الزينة

ما زال إعلان الحكومة الإسرائيلية الصادر في 8 كانون الأول/ديسمبر بشأن السماح بخروج صادرات المنسوجات، والأثاث، وتشكيلة أوسع من المنتجات الزراعية (غير الفراولة وأزهار الزينة) من غزة غير مُطبق، ولا تزال الصادرات مفصورة على عدد قليل من شحنات الفراولة وأزهار الزينة. ومنذ بداية الموسم في 28 تشرين الثاني/نوفمبر سُمح بتصدير 103 شحنة تحمل الفراولة (177 طناً) وأزهار الزينة (154,000 زهرة)، والفلفل الحلو (شحنة واحدة تحمل طناً واحداً) بالخروج من غزة.

أضرار عاصفة كانون الأول/ديسمبر

ضربت الأراضي الفلسطينية المحتلة في مطلع كانون الأول/ديسمبر رياح عاصفة خلّفت أضرارا جسيمة بالممتلكات الزراعية في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتفيد التقديرات الأوليّة أن الخسائر الناجمة عن ذلك تقدّر بحوالي 3.5 مليون دولار في الضفة الغربية وثلاثة ملايين دولار في غزة.[14] وقد كانت الدفيئات الزراعية أكثر نوع من الممتلكات تضررا، حيث دمرت 1,750 دونم بصورة كاملة أو جزئية في قطاع غزة و3,300 دونم في الضفة الغربية.

ولحقت أضرار جسيمة بمحاصيل الأراضي المفتوحة (3,000 دونم في غزة و 6,600 دونم في الضفة الغربية) وحظائر الماشية ومزارع الدواجن. وتسبب العاصفة كذلك بأضرار شاملة لصناعة صيد الأسماك في قطاع غزة. وتفيد الأرقام التي أصدرتها مؤخراً نقابة الصيادين في غزة أنّ 250 صيّادا تضرروا جراء العاصفة، بما في ذلك فقدان عدة قوارب كبيرة، و40 مركباً صغيراً و600 شبكة صيد.

وتعكف وزارة الزراعة في غزة حالياً على إجراء تقييم شامل لأضرار العاصفة وإجراءات الاستجابة التي تبناها المزارعون والصيادون. كما أن مجلس الوزراء التابع للسلطة الفلسطينية أعلن أن الحكومة ستخصص مبلغا يُقدّر بعشرة ملايين شيقل لتغطية الأضرار الأخيرة (خمسة ملايين)، وتغطية الأضرار الناجمة عن الصقيع الذي أثّر على شمال غرب الضفة الغربية في عام 2009.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: نظرة عامة على عام 2010

زيادة بنسبة 60 بالمائة في عدد الإصابات الفلسطينية في 2010 مقارنة بعام 2009

قتلت القوات الإسرائيلية خلال كانون الأول/ديسمبر 13 فلسطينياً وأصابت 98 آخرين في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد وقعت جميع حالات القتل خلال هذا الشهر في قطاع غزة، وجميعهم، باستثناء شخص واحد، كانوا من المسلحين. وخلافاً لذلك، وقع ما يقرب من ثلثي الإصابات (63) في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، وجميعهم من المدنيين العزل. وقد أصيب إسرائيليان هذا الشهر أيضا على يد الفلسطينيين.

قُتل في عام 2010 ما مجموعه 87 فلسطينياً، من بينهم تسعة أطفال، وأصيب 1533 من بينهم 360 طفلاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظراً لأعمال العنف المتصلة مباشرة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالرغم من أن العدد الإجمالي للخسائر البشرية الفلسطينية في عام 2010 كان أقلّ بكثير من عدد الخسائر البشرية خلال الفترة المماثلة من عام 2009 (ما يزيد عن 1000 حالة قتل و 6000 إصابة)، إلا أنّ 90 بالمائة تقريبا من الخسائر البشرية وقعت خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب».

وبالرغم من ذلك، إذا ما استبعدنا كانون الثاني/يناير من المقارنة من كلا العامين (شباط/فبراير حتى كانون الأول/ديسمبر)، نرى أن عدد القتلى خلال العامين كان مشابها.

بالرغم من ذلك، ارتفع في الفترة ذاتها عدد الإصابات بما يزيد عن 60 بالمائة. وبالرغم من أن هذا الارتفاع وقع في كل من غزة والضفة الغربية على حد سواء، فإنّ السياق التي وقعت فيه الإصابات في المنطقتين يختلف اختلافا شاسعاً.

ويعود ارتفاع عدد الإصابات في قطاع غزة في المقام الأول إلى إتّباع الجيش الإسرائيلي أساليب أكثر صرامة لتطبيق القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق مجاورة للسياج الحدودي المحيط بقطاع غزة (189 في عام 2010 مقابل 71 حالة في عام 2009). وكان معظم الضحايا من العمّال الذين يعملون في جمع الأنقاض والمخلفات المعدنية من مناطق المستوطنات الإسرائيلية والمنطقة الصناعية سابقاً، غير أن المزارعين والصيادين تضرروا أيضا.

الإصابات المتصلة مباشرة بالصراع في صفوف الفلسطينيين شباط/فبراير حتى كانون الأول/ديسمبر

		2009	2010	المجموع الكلي
قتلى	الضفة الغربية	18	15	33
	قطاع غزة	58	64	122
المجموع		76	79	155
إصابات	الضفة الغربية	760	1178	1938
	قطاع غزة	137	276	413
المجموع		897	1454	2351
المجموع الكلي		973	1533	2506

الإصابات المتصلة مباشرة بالصراع في صفوف الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2010

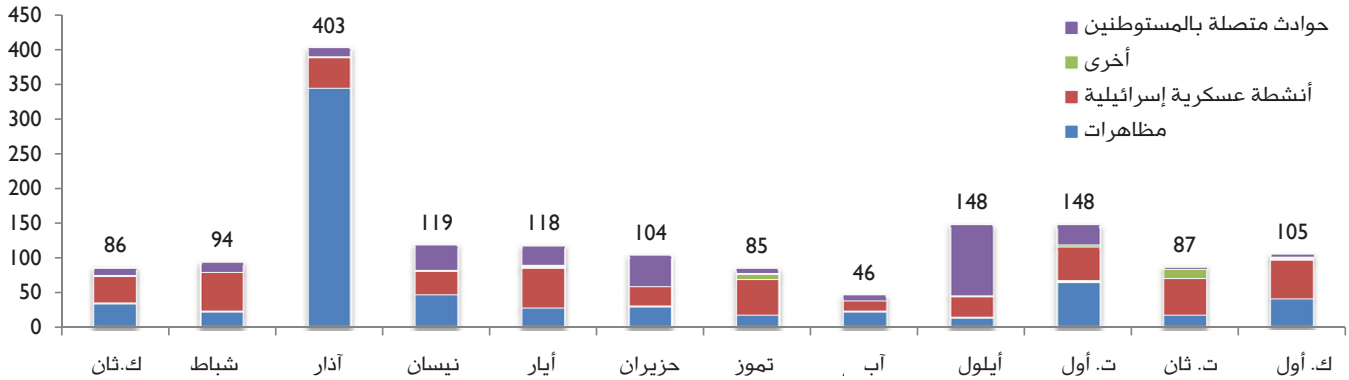

التغيرات في مستويات الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

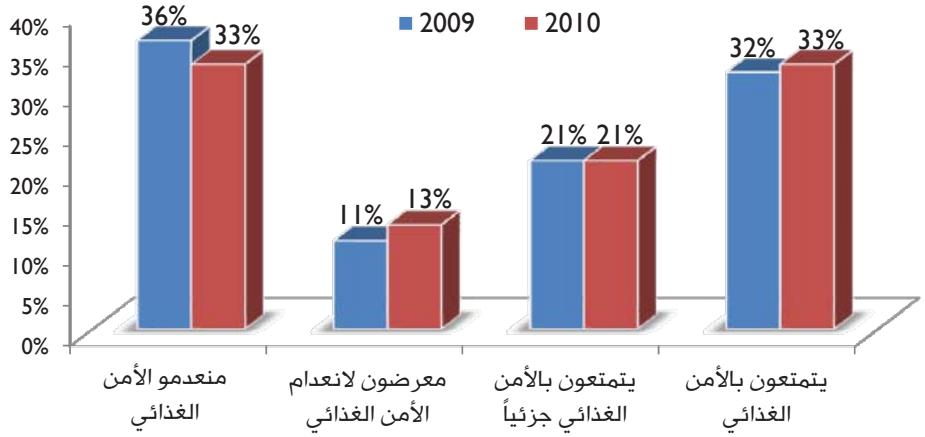

وتستخدم المخلفات المعدنية التي لا تزال محظورة بسبب الحصار في الصناعات المحلية لإنتاج الحصى. وإجمالاً، كان ما يقرب من 87 بالمائة من المصابين في قطاع غزة عام 2010 من المدنيين العُزّل.

أمّا في الضفة الغربية فينبع ارتفاع عدد الإصابات من تزايد الاشتباكات العنيفة بين الشرطة والقوات المسلحة الإسرائيلية من جهة وبين المتظاهرين الفلسطينيين العزّل من جهة أخرى، وخصوصاً في القدس الشرقية، التي وقعت فيها 47 بالمائة من الإصابات. وقد اندلعت معظم هذه المظاهرات والاشتباكات بصورة مباشرة وغير مباشرة، بسبب السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات. فعلى سبيل المثال، كان الإعلان عن خطة تتضمن هدم عشرات المنازل الفلسطينية في حي سلوان في القدس الشرقية لبناء متنزه إسرائيلي، وهو مشروع بادرت به منظمة استيطانية إسرائيلية تُدعى (إلعاد)، سببا في زيادة حدة التوتر في الحي، مما أدى مواجهات متكررة كانت تمتد عادة إلى مناطق أخرى في المدينة. وساهمت المحاولات المتكررة التي تقوم بها منظمات استيطانية للاستيلاء على منازل في حي الشيخ جراح في زيادة التوتر في القدس الشرقية. وفي أجزاء أخرى من الضفة الغربية، أدت المظاهرات الأسبوعية التي تُنظّم ضد مسار الجدار الذي تُحدده بدرجة كبيرة مواقع المستوطنات الإسرائيلية ومخططات توسيعها، إلى اندلاع اشتباكات متكررة مع القوات الإسرائيلية. وقد أدت المظاهرات التي نُظمت في الضفة الغربية في مناطق لا تتضمن منطقة القدس إلى إصابة 415 فلسطينيا و24 من أفراد القوات الإسرائيلية.

ومما يثير الاهتمام أنه بالرغم من ارتفاع نسبة اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم بنسبة

المستويات الإقليمية لانعدام الأمن الغذائي

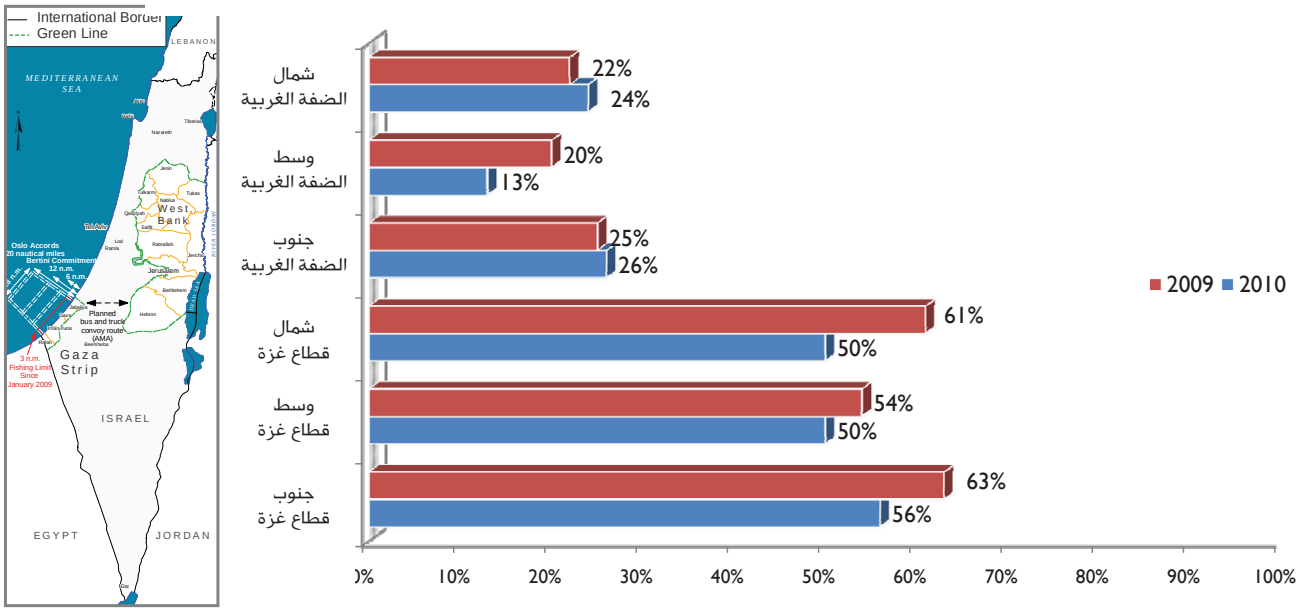

الخسائر البشرية في صفوف الأطفال 2010

- مقتل **9** أطفال
- إصابة **360** طفلاً
- **342** من المصابين هم من البنين و**18** من البنات
- **58** طفلاً على الأقل كانوا دون سن 12 عاماً
- **83 بالمائة** من الإصابات وقعت في الضفة الغربية، من بينها 38 بالمائة في القدس الشرقية، و 17 بالمائة في غزة.
- **302** من حالات الإصابة في صفوف الأطفال وقعت على يد القوات الإسرائيلية والباقي على يد المستوطنين.
- **11** طفلا أصيبوا، من بينهم بنت واحدة، نتيجة انفجار ذخيرة غير منفجرة

70 بالمائة تقريباً في عام 2010، مقارنة بعام 2009، فقد انخفض عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا جراء هذه الحوادث (107 مقابل 145). غير أن هذا العام شهد مقتل طفل فلسطيني على يد المستوطنين مقارنة بعام 2009 الذي لم يشهد أي عملية قتل في هذا السياق. وبغض النظر عن تفاوت هذه الأعداد، يرتبط عنف المستوطنين ارتباطا وثيقا بالسياسات الفعلية التي تتميز بتساهل السلطات الإسرائيلية في فرض القانون على المستوطنين الذين يرتكبون أعمال العنف.[15]

وفي عام 2010 سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقتل تسعة إسرائيليين على يد الفلسطينيين وإصابة 177 آخرين، مقارنة بمقتل خمسة وإصابة 112 في عام 2009. وقد كان أربعة من القتلى من المستوطنين (جميعهم في الضفة الغربية) وخمسة أفراد من القوات الإسرائيلية (ثلاثة قتلوا على طول الحدود مع غزة واثنان في الضفة الغربية). وقتل أيضاً أحد الرعايا الأجانب جراء إصابته بصاروخ أطلقته الفصائل الفلسطينية. وقد وقع ثلثا الإصابات تقريبا (126) في صفوف الشرطة الإسرائيلية والجيش، ومعظمها خلال الاشتباكات التي وقعت في القدس.

1.4 مليون فلسطيني لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي

يُشير مسح أجرته كلّ من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بالتعاون من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 33 بالمائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو 1.43 مليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي،[16] أي أنه يعوزهم «تأمين الحصول على كميّة كافية من الطعام الآمن والمُغذي الضروري للنمو والتطور الطبيعي وعيش حياة تتسم بالنشاط والصحة.» ويُمثل هذا انخفاضاً بنسبة ثلاثة بالمائة لمستوى انعدام الأمن الغذائي ما بين 2009 و 2010.

ويُمكن أن يُعزى هذا الانخفاض الطفيف في المستويات الإجمالية للأمن الغذائي المُسجلة في عام 2010 إلى مجموعة من العوامل: 1) أُجري مسح 2009 في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب» وبالتالي عكس ذروة انعدام الأمن الغذائي؛ 2) أدى تخفيف سياسة الإغلاق خلال عامي 2010-2009 إلى انطلاق بعض التطورات الاقتصادية المحلية التي حسّنت أداء القطاع الخاص في الضفة الغربية؛ و3) أنعشت المساعدات الخارجية الهائلة التي تتلقاها السلطة الفلسطينية للإصلاحات الحالية القطاع العام والاقتصاد عموماً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حدّ سواء.[17]

وفي الضفة الغربية استقر المعدل الإجمالي لشيوع انعدام الأمن الغذائي عند 22 بالمائة. وبالرغم من ذلك، طرأ خلال العام الماضي تحسّن على مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية،[18] حيث شهدت المناطق الشمالية والجنوبية (باستثناء القدس الشرقية) مزيدا من التدهور. ويعود ذلك على الأغلب إلى تركيز النمو الاقتصادي في رام اللّه التي لم تُحسب مع المناطق الشمالية والجنوبية، التي تعتمد فيها معظم مصادر الرزق على التصنيع والزراعة. إضافة إلى ذلك، هنالك تفاوت ما بين الأسر التي تعيش داخل وخارج المنطقة المغلقة التي تقع ما بين الخط الأخضر والجدار، حيث يعاني السكان الذين يعيشون داخل المناطق المغلقة من سوء الظروف المعيشية نظراً للقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي وأسواق العمل.

وفي قطاع غزة ما زال المعدل الإجمالي لشيوع انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً للغاية واستقر عند 52 بالمائة، حيث انضمت 13 بالمائة إضافية من الأسر المعرّضة لانعدام الأمن الغذائي. ويعكس الانخفاض الذي طرأ على مستوى انعدام الأمن الغذائي من 60 بالمائة عام 2009 إلى 52 عام 2010، ذروة مستويات انعدام الأمن الغذائي التي تعرّض لها قطاع غزة عام 2009، والمذكورة أعلاه، وتُعيد مستويات انعدام الأمن الغذائي في النصف الأول من عام 2010 الوضع إلى ما كان سائداً خلال الفترة التي سبقت الهجوم

العسكري «الرصاص المصبوب»، مصحوبة ببعض آليات التكيّف غير المستدامة (أي اقتصاد الأنفاق وجمع الأنقاض). وجدير بالذكر أن الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي (وهي البطالة وانهيار الاقتصاد) لم يطرأ عليها أي تغيّر. وفي عام 2010، ما زال القطاع الخاص في غزة يعاني من الشلل، واقتصادها يعتمد بالكامل تقريباً على القطاع العام والمساعدات الإنسانية. ولم تشهد غزة نمواً اقتصادياً مستداما، ولا يزال هدف المساعدات الإنسانية محدوداً بالتخفيف من أثر الحصار وتبعات الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب»، ولتضمن لمعظم الأسر في غزة نظاما غذائيا يشتمل على كمية مقبولة ومتنوعة من الطعام.

مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة 2010 استقر عند مستوى 50 بالمائة

استقر مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة 2010 عند 50 بالمائة تقريبا، وهو أقل من المستوى المُسجل خلال العام الماضي. فقد وصل مستوى تمويل عمليتي المناشدة الموحّدة 2009 و2008 إلى 79 و75 بالمائة على التوالي. ويقارن هذا المستوى بمعدل عالمي بلغ 61 بالمائة لتمويل عمليات المناشدة الموحدة العالمية، وكانت عملية المناشدة الموحّدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سادس أقل عملية مناشدة موحدة يتمّ تمويلها. لكنّ التمويل الذي بلغ 299 مليون دولار أمريكي دفعت لتمويل مشاريع عملية المناشدة الموحدة 2010 يجعل من المساهمات التي وصلت خلال عام 2010 أفضل مقارنة بمستويات التمويل التي شاهدتها الفترة التي سبقت الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» (287 مليون دولار أمريكي لعملية المناشدة الموحدة 2008).

وتمّ تمويل 47 بالمائة من مشاريع عملية المناشدة الموحدة 2010 في كلّ من غزة والضفة الغربية في حين تمّ تمويل 64 بالمائة من المشاريع المقامة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تحليل اتجاهات عملية المناشدة الموحدة 2003- 2010

وبالرغم من أنّ قطاعات التنسيق، والصحة والتغذية، والمسكن، والأمن الغذائي حظيت بمستويات تمويل جيّدة: 92 بالمائة، و87 بالمائة، و65 بالمائة، و62 بالمائة بالترتيب، ظلّت قطاعات التعليم، والزراعة، والمياه والصرف الصحي والنظافة تعاني من تمويل قليل للغاية، حيث بلغت مستويات التمويل لهذه القطاعات 17 بالمائة، و22 بالمائة، و38 بالمائة على الترتيب.

وبالأرقام المطلقة، حصل الأمن الغذائي والمساعدات النقدية على ما يزيد عن 179 مليون دولار أمريكي وهو ما يُمثل 60 بالمائة من مجمل التمويل ولكن في الوقت ذاته

تحليل مسارات المناشدة الموحدة للأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار السنوات

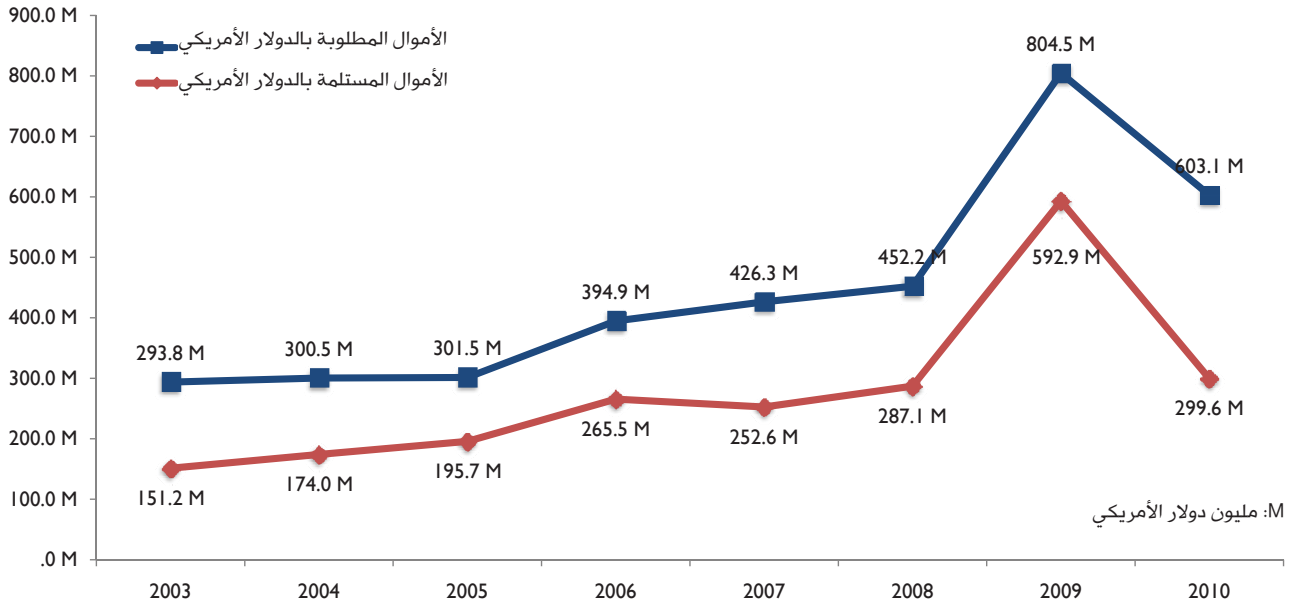

التمويل المطلوب من قبل القطاعات/ المجموعات مقابل التمويل المستلم في المناشدة الموحدة لعام 2010

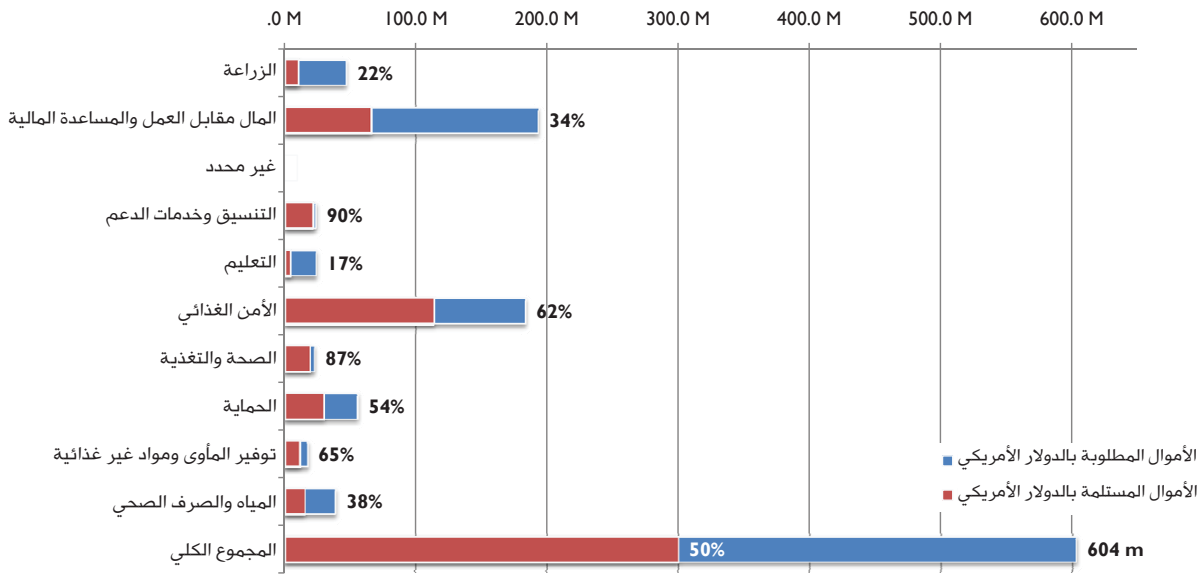

التمويل المستلم لصندوق الإستجابة الطارئة، ولخدمات التنسيق والدعم، والأمن الغذائي بما يشمل أموال منقولة من المناشدات السابقة

ظلّت الاحتياجات التي لم تُلبّ في هذين القطاعين الأكبر من بين الاحتياجات الأخرى حيث تبلغ 128 مليون دولار أمريكي، و 70 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

أسباب انخفاض مستويات التمويل

تُفسّر عدّة عوامل عالمية ومحلية سبب مستويات التمويل المنخفضة لعملية المناشدة الموحدة 2010 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد ارتفعت الاحتياجات الإنسانية بصورة ملموسة خلال عام 2010، وخصوصاً بسبب الكوارث الهائلة التي ضربت هاييتي وباكستان. وفي الوقت ذاته، انخفضت مستويات تمويل عمليات المناشدة الموحدة العالمية بصورة طفيفة عام 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية (6.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010، مقابل 6.9 مليار دولار أمريكي عام 2009). ونتيجة لذلك وصل المستوى العالمي لتمويل عمليات المناشدة الموحدة العالمية إلى 61 بالمائة في عام 2010 مقارنة بمعدل بلغ 71 بالمائة خلال الأعوام الثلاثة السابقة. وبالتالي تأثرت عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بهذا الاتجاه.

ويُعزى انخفاض مستويات تمويل عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سبب آخر تمثّل في اشتمال عملية المناشدة الموحدة 2010 على مشاريع لم تعتبرها الجهات المانحة مشاريع إنسانية صرفة. وقد حدا هذا الأمر بالمنظمات الإنسانية إلى إعادة ترتيب أولوياتها من المشاريع بصورة أفضل لعملية المناشدة الموحدة 2011 والتركيز على الاحتياجات الأعظم. وللسبب ذاته، يعتبر تطوير نظام مراسلات لدعم توضيح أهمية بعض القطاعات الرئيسية التي لا تحظى غالبا بأولوية الجهات المانحة، كقطاعي التعليم والزراعة، أمراً في غاية الأهمية في عام 2011.

بالرغم من تطبيق عملية المناشدة الموحدة لفترة سبع سنوات متعاقبة لم يطرأ تحسّن على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المحتمل أنّ هناك دليلاً على «تعب» المتبرعين، إذ أنه لا يوجد دليل على تحويل الأموال التي تُصرف على المساعدات الإنسانية إلى مشاريع التطوير ذات الأهداف متوسطة وطويلة الأمد خلال عام 2010, ويجب التأكيد على أنه في ظل عدم تحقيق تغيير جذري في السياق السياسي وسياق الأمن من المرجح أن تستمر الأزمة الإنسانية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وللأسف، ستظل الحاجة لعمليات المناشدة الموحدة قائمة لتلبية احتياجات الشرائح السكاني الأكثر ضعفاً.

الهوامش

1. ترجى مراجعة ورقة البيانات التي أعدتها منظمة ييش دين «تحقيق الشرطة في تخريب الأشجار الفلسطينية في الضفة الغربية، 2009-2010،» تشرين الأول/أكتوبر 2010.
2. في 29 كانون الأول ديسمبر هدمت بلدية القدس بمشاركة سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية 15 مبنى على الأقل من بينها حظائر للماشية ومرافق زراعية، وقد أقتلع خلال عملية الهدم هذه أيضاً 100 شجرة زيتون تقريبا وصودرت مواد بناء. ونتيجة لذلك تضرر مصدر رزق ثماني عائلات على الأقل.
3. لمزيد من التفاصيل حول هذه الحوادث، أنظر تقرير «حماية المدنيين» الأسبوعي الصادر عن أوتشا 28-22 كانون الأول/ ديسمبر 2010.
4. ويتضمن هذا الرقم كلا من عمليات الهدم التي نفذتها السلطات الإسرائيلية بالإضافة إلى المباني التي هدمها أصحابها الفلسطينيون بعد حصولهم على أمر بالهدم من السلطات الإسرائيلية.
5. تتضمن أعداد الأشخاص المهجرين أولئك الذين هُجّروا أكثر من مرة.
6. ويتضمن هذا الرقم المباني التي هدمتها جميع السلطات الإسرائيلية، بما فيها سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية.
7. هُجّر 116 فلسطينياً، من بينهم 69 طفلا، خلال عام 2010، مقارنة بتهجير 300 فلسطيني من بينهم 149 طفلا عام 2009.
8. في 10 كانون الثاني/يناير تعرض المجمع لعمليات هدم واسعة النطاق أدت إلى تهجير 100 فلسطيني، من بينهم 34 طفلا. علما أن المجمّع برمته تقريبا تعرض لعملية تهجير في تموز/يوليو 2005.
9. تختلف درجة فرض القيود على وصول الفلسطينيين باختلاف المنطقة، كما أن حدود هذه المناطق المغلقة لم ترسم بوضوح على الأرض
10. منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، معزولون وغير متساوين: تعامل إسرائيلي التمييزي مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ديسمبر 2010.
11. قانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) (التعديل رقم 5) 5762 – 2002. القسم آي 5.
12. أنظر مثلا، الفقرة 3 من اتفاقية لاهاي رقم 4 الصادرة عام 1907
13. بيان صحفي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 20 كانون الأول/ديسمبر 2010.
14. أعدت هذه التقديرات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ووزارة الزراعة التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة.
15. الرجاء أنظر ورقة بيانات منظمة يش دين "تحقيقات الشرطة في تخريب أشجار الفلسطينيين في الضفة الغربية"، 2009-2010، تشرين الأول/أكتوبر 2010
16. أي 214,325 عائلة مصنّفة بأنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي (91,624 عائلة في الضفة الغربية، و 122,701 عائلة في قطاع غزة). وتميل العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العادة لأن تكون عائلات كبيرة نسبة كبيرة من مصروفاتها تصرف على الطعام.
17. تُحسب مستويات الأمن الغذائي وفق الطريقة الجديدة لحساب خط الفقر في مسح أنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2009. وقد تمّ إعادة حساب مستويات الأمن الغذائي وفق طريقة حساب الفقر الجديدة لأغراض المقارنة.
18. إن تقسيم المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق جنوبية/وسطى/شمالية لا يتوافق مع الحدود الإدارية لكلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة. يشمل شمال غرب الضفة الغربية كل من محافظات جنين وطوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت. وتشمل المنطقة الوسطى محافظات رام اللّه، وأريحا والقدس (خارج جدار الضفة الغربية)؛ وتشمل المنطقة الجنوبية محافظتي بيت لحم والخليل. وفي قطاع غزة، يشمل شمال غزة محافظتي شمال غزة وغزة، والمنطقة الوسطى تشمل محافظة دير البلح، وجنوب غزة يشمل محافظتي خان يونس ورفح.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP، ACF-E،AAA .

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_01_19_english.pdf